

سياسة القمع والتعذيب الفرنسية في الولاية الخامسة (1956-1962)
The Policy of Repression and Torture by the French in the Fifth Wilaya
(1956-1962)

الدكتور شرويك محمد الأمين^{*1}

¹ المركز الجامعي آفلو، (الجزائر)، m.cherouik@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 05-06-2025 تاريخ القبول: 16-12-2025 تاريخ النشر: 20-12-2025

ملخص:

منذ انطلاق الثورة التحريرية سنة 1954م كان الشغل الشاغل للسلطات الاستعمارية هو القضاء عليها بالضغط العسكري وبحلول سنة 1957م وضعت خطة أكثر شمولية تركز على مجموعة من الاستراتيجيات العسكرية تميزت بطابعها الوحشي الهتمي وتصاعد وتيرة القمع والتنكيل قصد الحد من انتصارات الثورة وفصلها عن الشعب، حيث انتشرت مراكز التعذيب والسجون والمعتقلات ومقرات الوحدات العسكرية الفرنسية في كل قرية ودشرة في أنحاء الجزائر.

لقد أثبتت الأحداث أن هذه السياسات القمعية والعمليات العسكرية والإصلاحات السياسية والاقتصادية لم تحقق أهدافها المنشودة أمام عزم جيش التحرير الوطني وتنظيمه المحكم والتحامه مع الشعب عن طريق التنظيم السياسي والإداري لجهة التحرير الوطني الذي توغل في صفوف الشعب على الرغم من المحتشدات والمعتقلات التي فرضتها فرنسا ضده بهدف عزله عن الثورة.

كلمات مفتاحية: القمع ؛ الثورة ؛ الجزائر ؛ الاستعمار ؛ المعتقلات

Abstract :

Since the beginning of the liberation revolution in 1954 , the main concern of the colonial authorities was to eliminate it through military pressure, and by 1957 they developed a more comprehensive plan based on a set of military strategies that were distinguished by their brutal and barbaric nature, and the escalation of the pace of repression and abuse, as torture centers, prisons, detention centers, and military unit headquarters spread. In every town and village across Algeria.

Later events proved that these repressive policies, military operations, and political and economic reforms did not achieve their desired goals in the face of the determination of the National Liberation Army, its tight organization, and its cohesion with the people.

Keywords: Repression ; Revolution ; Algeria ; Colonialism ; Detention Camps

مقدمة:

انطلقت الثورة التحريرية من معطيات تاريخية ونضالية متتابعة في تطوراتها الايديولوجية محدثة المفاجأة والارتباك لدى الإدارة الاستعمارية التي سارعت للقضاء عليها في المهد، ولما فشلت أمام

* المؤلف المرسل

صمود الثوار غيرت من استراتيجيتها، أو انتهجت أساليب مختلفة على الصعيدين العسكري والسياسي علّها تحافظ على بقاء "الجزائر فرنسية"، وطورت من أساليبها القمعية مع مجيء كل حكومة جديدة ابتداء من 1954م إلى غاية 1958م تاريخ مجيء ديغول الذي كانت له استراتيجيته وسياسته الخاصة من أجل القضاء على الثورة. وقد تميزت الثورة التحريرية بالشمولية وغطت كل فئات المجتمع وشملت جميع مناطق ونواحي الجزائر، فكل منطقة ساهمت بخصوصيتها الجغرافية الطبيعية والبشرية وإمكاناتها المادية، لذلك فإن دراسة (القطاع الوهراني) "الولاية الخامسة" كوحدة إدارية وسياسية وعسكرية للثورة التحريرية يختلف باختلاف موقعها وطبيعتها وتركيبها البشرية. ولإنجاز هذه الدراسة كان لابد الانطلاق من إشكالية رئيسية تتمحور حول:

ما هي الأساليب والممارسات القمعية الاستعمارية في الولاية الخامسة خلال الثورة التحريرية؟ وما هي انعكاساتها على الجزائريين؟ ما مدى نجاعة الأساليب القمعية الاستعمارية في القضاء على الثورة بالمنطقة؟ وما هي مظاهرها وأساليبها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نتبع المنهج التاريخي السردى التحليلي الذي يقوم على سرد الأحداث وفق سيرورتها التاريخية، والمنهج الوصفي الذي يتم من خلاله وصف الأحداث بتفاصيلها ومقارنتها للوصول إلى مقارنة موضوعية وفق رؤية علمية.

إن دراستنا لهذا الموضوع هو محاولة منا ترسيخ مبدأ مناهضة الاستعمار والحفاظ على ذاكرة الشعب الجزائري من التحريف، خاصة وأن موضوع السياسة القمعية الاستعمارية كان محل اهتمام الكثيرين من الذين تناسوا معاناة الشعب الجزائري إبّان الاحتلال الفرنسي ونادوا إلى تناسي الماضي وفتح صفحة جديدة معه.

1.. أساليب التعذيب والاستنطاق:

لقد أثارت مسألة التعذيب الذي تعرض له الجزائريون صخبا في الأوساط السياسية والنخبوية الفرنسية طيلة العهد الاستعماري وخاصة خلال فترة حرب التحرير، وهم الذين ظلوا ينكرون مثل هذه الحقائق حتى جاءت فترة ما بعد الاستقلال لتتوالى اعترافات العسكريين الذين مارسوا التعذيب في حق الجزائريين من أمثال "بول أوساريس" والجنرال "ماسو" اللذين ساهما في تدوين مذكرتهما حول ممارسات التعذيب التي ظلت ولفترة طويلة محل صمت (بوجلة 2008 / 2007، صفحة 260)، بل إن اعترافات هذين المسؤولين جعلت الكثير من العاملين تحت إمرتهم يدنون تجاربهم مع التعذيب والتقتيل من أمثال "جون بياركوميس" الذي ألف كتابا بعنوان (J'étais lieutenant dans les D.O.P) يروي فيه تفاصيل التعذيب التي كان يذيقها للجزائريين.

ويعني التعذيب في مفهومه تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة، بدنيا أم عقليا بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته، ولكن لا يشمل التعذيب أي ألم ينجم عن عقوبات قانونية أو يكون جزءا منها نتيجة لها (ضاري، 2003، صفحة 219)، والتعذيب أبشع جريمة يمكن أن ترتكب في

حق الانسان بصفة عامة كما نصت عليها المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948م، ويكون التعذيب في الغالب بقصد جنائي يهدف إلى " الحصول على اعترافات أو معلومات أو العقاب أو التخويف أو الضغط على شخص آخر.

إذن بلغ التعذيب في الجزائر خلال الثورة التحريرية أبشع الصور التي عرفت الإنسانية في القرن 20م ضد المعتقلين والمساجين والمناضلين الوطنيين، وذلك بمبدأين لا ثالث لهما إما النصر أو الاستشهاد (العياشي، 1988 صفحة 32، 33)، حيث مهما بلغت الفصاحة والبلاغة فإن آلام ومعنويات ومخلفات التعذيب لا يمكن إلمامها وتصورها الأقلام والكلمات (يحياوي، 2011 صفحة 33)، وبالنسبة لأساليب التعذيب التي اعتمد عليها الاحتلال فهي عديدة ومتنوعة، غير أنه يمكن تصنيفها إلى صنفين اثنين، إما التعذيب الجسدي أو النفسي وبمختلف الأشكال، وفيما سيأتي سنتناول البعض من أنواع التعذيب التي تعرض لها الجزائريون خلال الثورة التحريرية:

1.1. التعذيب الجسدي:

وهو متعدد الصور والأنواع الغير محصورة ومنها:

- التعذيب بالكهرباء : وهو الأسلوب الأكثر استعمالا لأنه سهل وأكثر نجاعة، حيث يؤدي إلى البوح بالمعلومات، حيث استعمل التعذيب بالكهرباء على مختلف الفئات نساء ورجال وشيوخ وصبيان، وكثير من الناس فقدوا عقولهم من جراء هذا النوع الجهنمي، حيث يعرّى المعتذب ويمدد على طاولة العمليات حيث توضع عليه الأسلاك الكهربائية في الأماكن الحساسة في جسم الإنسان الأذن- الأعضاء التناسلية للمرأة والرجل على السواء- اللسان- الشفتين- البطن- الثديين (واعلي، 1988 صفحة 45)، حيث أنه يخلق للمعتذب ألما لا يطاق وتليه غيبوبة عن الوعي قد لا يفيق منها إلا بعد فترة وليكون مفعول التيار الكهربائي أكثر فعالية يربط الجسد العاري مع الجدار وتوضع رجلاه في إناء مملوء بالماء، ثم يوضع التيار الكهربائي على كل الجسد. (بوحوش ودامو، 2001 صفحة 211).

- التعذيب بالماء: تفنن الجلادون في تعذيب المساجين بمختلف أنواع العذاب، وبناء على شهادات العديد من المجاهدين فإن هذا الأسلوب هو الآخر كان أكثر استعمالا حيث يدخل القمع في الفم ويفرغ فيه الماء حتى ينتفخ البطن انتفاخا فاحشا فإذا امتنع المعتذب عن الشرب تفلق منخاره حتى يختنق وعندما يمتلئ البطن ماء وينتفخ يقفز أحد الجلادين ويقع على رجليه فوق بطن المعتذب فيتطاير الماء من الفم ومن بقية المخارج الإنسانية (بوجلal، 2010 صفحة 106)، كما كان يتم غطس المعتقلين في الماء الساخن لمدة زمنية محددة ثم يتم نقلهم وغطسهم في الماء البارد مباشرة، الشيء الذي يسبب ألما لا تطاق. (واعلي، 1988 صفحة 45).

ومن الطرق الأخرى التي يستخدم فيها التعذيب بالماء غطس رأس السجين في حوض ماء مع الضغط على مؤخرة رأسه تمنعه من استنشاق الهواء وإرغامه على شرب المياه المتعفنة باستعمال

قطعة من الشاش أو السباحة في هذه المياه وإرغام السجناء على تنقيتها من الفضلات. (بوحوش ودامو، 2001 صفحة 212).

- التعذيب بالحديد: حيث يحرق صدر المعتذب بالمكواة وكذلك ذراعيه وأصابع رجليه ويجلس على كرسي عار الصدر والظهر فيعضه الجلاد بالكلاليب، ويقشط اللحم من الظهر والشفيتين، ويقطع الجلاد بسكين حاد قطعا من لحم المعتذب ثم يوسع الجرح ويحككه بالملح الحجري (بوجلال، 2010 صفحة 107)، ويتم نزع الأظافر بالمحددات والكلاليب وقلع الأسنان والأضراس، وكذلك خياطة أصابع اليدين والرجلين بالخيوط الغليظة، وتركيز القدمين على لوحة مليئة بالمسامير وهذا بعد تشريح اليدين والقدمين بالسكاكين. (الصادق، 2000 صفحة 41).

- دفن الأحياء: هناك الكثير من المعتقلين الذين أجبروا على حفر قبورهم بأيديهم ثم دفنوا فيها أحياء مكبلين بالسلاسل (قنطاري، 2007 صفحة 179)، حيث أنه عندما ينتهي الاستجواب مع المستنطق إلى باب مسدود رغم الأساليب الجهنمية التي أجروها عليه يلجؤون إلى الحل الذي يطبقونه في هذه الحالة، وهو أنهم يحفرون حفرة بقدر قامة الإنسان ثم يوقفونه في الحفرة ويضعون عليه التراب حتى لا يبقى منه إلا جزء يسير ويتركونه هكذا في العراء في شدة الحر والبرد إلى أن يموت. (الصادق، 2000 صفحة 42).

- التعذيب بالحبل: ويتم فيه تكبيل الشخص من رجليه ويديه بحبل كالماشية ثم يعلق ويرفع بالعجلة نحو السقف، وهناك يطلق الحبل فيهوى الشخص على الأرض واقعا على رأسه وظهره، وتكرر العملية ما دام الشخص لم يعترف، أو يدلي بأسماء ليتم القبض على أصحابها (قنطاري، 2007 صفحة 179)، وفي حالة أخرى يتم ربط الشخص جالسا على كرسي ويشد عنقه بحبل يجذب اثنان من الجلادين طرف الحبل حتى يقر المعتذب أو يموت شنقا، وأيضا يمدد على الأرض الباردة في بعض الغيران والكهوف أيا ما وليالي في الظلام الحالكة والوحدة المطلقة وقد جن الكثير من الذين سلط عليهم هذا النوع من التعذيب. (العياشي، 1988 صفحة 37).

- التعذيب بتسليط الكلاب: كانت الكلاب البوليسية من أفضع الأساليب التي لجأ إليها الاستعمار المتمثلة في تسليط الكلاب الضارية على المستنطق وإغرائها بالضحية (آجرون، 1982 صفحة 102)، واستعملت لنهش أجسام المعتقلين داخل الزنازين الضيقة المعتمدة، وكثيرا من المعتقلين فقدوا أطرافهم وأعضائهم التي نهشتها الكلاب (ليوزو، 1984 صفحة 90)، ويتلقون الضرب بالبنادق على ظهورهم فتلحق بهم أضرار تؤدي أحيانا إلى كسر عظامهم، وقد كانت هذه الكلاب من نوع خاص وكان التعذيب يتم بواسطة طرق عدة يكون الصراع فيها بالمطاردة فرديا أو جماعيا. (بوالطمين، 1984 صفحة 42).

- التعذيب بالزجاج: ويتم ذلك في مساحة خاصة بالمعتقل على شكل دائري طولها أكثر من 01 كلم فرشت أرضها بالزجاج المكسور والحصى الحاد، ويخضع لهذا النوع من العذاب المعتقلون الثابتون

على مبدأ الثورة فيرغمون على الجري فوق هذه المساحة حفاة والكلاب من خلفهم تطاردهم، وينتج عن هذه العملية أن أرجلهم تتبضع بالزجاج ويدخل فيها الحصى. (بوشارب، 1986 صفحة 63)

- التعذيب بواسطة الضرب والتشويه الجسدي: ويتم فيه تعليق المعتقل من رجليه ويديه وتثبيتته في مكان ما بالساحة ويحضرون مجموعة من المعتقلين للتفرج على مشهد التعذيب، وذلك لبث الرعب والخوف في نفوسهم عساهم يستسلمون لإرادة العدو وينضمون إلى صفوفه، وتبدأ العملية بواسطة اللكمات القوية التي توجه إلى أطراف الجسم بأكمله وخاصة المناطق الحساسة. (فايد، 2015 صفحة 09).

أما بالنسبة للتشويه الجسدي فيتم هذا النوع من التعذيب في إزالة شعر الحواجب وأهداب العيون وإطفاء بقايا السجائر في الجسم وإشعال النار في مناطق حساسة من الجسم، كذلك قلع الأسنان والأظافر وبتير الأصابع والأذن وفقع العيون والإجلاس أو الجر على أرضية مسمرة، وأيضا دق الأصابع بالمطرقة وحشر الأصابع بين الباب وإطاره ثم الإقفال عليها، وإدخال السكين في الجسم بصورة تدريجية وإحداث جروح في أجزاء من الجسم ثم يحرك الجرح بكميات من الملح (بن خدة، 2005 صفحة 108، 109)، ويضاف إلى هذا أشكال أخرى من التعذيب الجسدي لا يتسع البحث لحصرها استخدمت للتنكيل بجسم الانسان بأبشع صورة وكان ضحيتها الآلاف من الجزائريين.

2.1.. التعذيب النفسي:

يهدف هذا النوع من التعذيب إلى إحداث الرعب والخوف الدائم واحباط المعنويات من أجل الاعتراف وهو من أقصى أنواع التعذيب شدة بحيث يتم بواسطة ضباط خبراء بسلوكولوجيين لإجبار المعتقل على الاعتراف والتخلي عن مبادئه ومن أساليبه:

- أكد شاهد فرنسي وهو عسكري متقاعد أن السيدات كن يتعرضن لهذه الفواحش تسع مرات على عشر، عكس ما كان يصرح به بعض العسكريين الفرنسيين الذين نفو مثل هذه الخبائث وقللوا من أهميتها، وقد مورس الاغتصاب على غالبية النساء المعتقلات في الفترة ما بين سنة 1955م في المدن وخاصة الأرياف. (شريط، 1986 صفحة 50)

- قيام العسكر الفرنسي بتعذيب وقتل المجاهدين والتنكيل بجثثهم أمام ذويهم وسكان قراهم ليكونوا عبرة لغيرهم. (مقدر، 2022 صفحة 1138)

- بث الرعب في نفوس المعتقلين حيث كان يأتي جنود العدو في الليل إلى مرقد من المراقد فيخرجون أحد المعتقلين بعد أن يذيعوا في المرقد بأنه قد تقرر قتله، فيؤخذ إلى الزنزانة الفردية فيمكث بها مدة طويلة ثم يساق إلى مرقد آخر فيعتقد زملائه أنه قد قتل فعلا. (لزرقي، 2011 صفحة 155)

- كان الاستنطاق لا يقتصر على إجبار الضحية على الكلام وانما يهان بالصراخ والخضوع على أنه بهيمة بشرية في عيون الجميع، ولا يراد بهذا فقط إجباره على الكلام فحسب إنما يجبر على دفع

التمن إلى الأبد كونه أقل من أن يكون إنسانا، خصوصا ذلك الذي كان موجها إلى النخبة المثقفة من رجال الدين والسياسيين والأطباء والمحامين والمعلمين.. (جلامة، 2017 صفحة 326)

والواقع أنّ أساليب التعذيب التي طبقتها السلطات الاستعمارية كثيرة ومتعددة، لا نستطيع إحصائها والإحاطة بجميع جوانبها، لأنها تفننت في ذلك وأنشأت مدارس خاصة بالتعذيب لتدريس فنون التعذيب وحرب الإبادة وأساليب القمع الوحشي وقد خلف هذا التعذيب آثارا جسدية ونفسية فظيعة، منها بتر أعضاء الجسم وأمراض مزمنة لا تزال تلازم الضحية إلى يومنا هذا، والتي تبقى من الذكريات السوداء التي لا تريد الضحية التكلم عنها.

2.. إقامة المعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب:

يطلق على المعتقل المكان الذي يجتمع فيه الناس وتقيّد حريتهم فيه ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو ثورة قائمة ولا يتعرض فيه المعتقلين للمحاكمة، وكان في بداية نشأته يدخله السياسيون والمثقفين والطلبة وعند انتشار الثورة أصبح كل من ينتهي لها يزج به داخل المعتقل، وهي على نوعين مدنية وعسكرية الأولى تختص بشؤون المعتقلين والثانية تختص بالمجاهدين العسكريين. (جلامة، 2017 صفحة 315)

إن الحديث عن السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب خلال ثورة التحرير مرتبط بالتاريخ الوحشي الإجرامي الدموي، تاريخ الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر، حيث اعتقد المحتلون الفرنسيون غداة الثورة أنه بإمكانهم إجهاضها والقضاء عليها وذلك بفتح أبواب السجون وإنشاء المعتقلات. (بليبل، 2000 صفحة 48)

ويرجع تاريخ إنشاء المعتقلات إلى 31 مارس 1955م عندما صدر قانون الطوارئ الذي طرحه آنذاك الحاكم العام "جاك سوستال" على البرلمان الفرنسي الذي صوت بـ 379 صوتا، وتنص المادة 06 من هذا القانون على إعطاء صلاحيات لوزير الداخلية والحاكم العام بالجزائر باعتقال وإنشاء مراكز للاعتقال، ليتم إنشاء أول معتقل في أفريل 1955م. (مجلة أول نوفمبر، 1988 صفحة 37)

إذن ما إن شعرت الحكومة الفرنسية بقوة الثورة الجزائرية حتى أعلنت حالة الطوارئ وأسّرت بإرسال الإمدادات الحربية التي مارست حرب الإبادة الشاملة، وأخذت في تدمير القرى وإبادة من فيها وحين عجزت السلطات الاستعمارية في عزل الشعب عن الثورة قامت بتسليح المستوطنين وإقامة نقاط المراقبة في الجبال والسهول ومنع حركة الشوارع ومد الحواجز الشائكة محاولة بذلك إرهاب الجماهير (جلال، 1959 صفحة 331)، وقد هيئت لذلك معتقلات ومحتشدات منتشرة في جميع جهات الوطن كما تنتشر خلايا السرطان في الجسم لتعمل عملها في إنهابك وتحطيم معنويات الشعب الجزائري (بليغيت، صفحة 190)، تحت قيادة ضباط الفرق الإدارية المختصة (S.A.S) التي بدورها بثت الرعب والتعذيب والتقتيل في إطار سياسة الإبادة حيث بلغ عدد ضباط هذه الفرق 1400 تراقب كل فرقة منها ما بين 15 إلى 20 ألف شخص. (بوجلة، 2007/ 2008 صفحة 270)

يتناول "جون بول سارتر" في كتابه (عارنا في الجزائر) في الفصل المقدم تحت عنوان "مجندون يشهدون" شهادات لبعض المجندين الفرنسيين في الجزائر حول ممارساتهم للتعذيب في الجزائر وألوان الاعتداء والانتقام الذي مورس في حق السكان العزل لانتزاع المعلومات منهم خاصة خلال الأعوام التي تلت سنة 1958م ويخلص "سارتر" على أن فرنسا عندما عجزت عن الحد من هجومات جيش التحرير الخاطفة والمفاجئة لم يبق أمامها غير الاعتقال (طالب، 2006 صفحة 180، 183، 186)، وعليه اعتقدت أنها بإمكانها القضاء على الثورة من خلال إقامة المعتقلات والمحتشدات للمشتبه فيهم بالانتماء أو التعاطف مع الثورة. (ماجن، 1988).

والملاحظ أن الولاية الخامسة نالت قسما وافرا من إنشاء المعتقلات والمحتشدات والتفنن في أساليب التعذيب والتنكيل بالجزائريين العزل، وفيما يأتي سنتناول نماذج من هذه المعتقلات والمحتشدات والمراكز التي لجأ الاستعمار الفرنسي على تجميع وتقييد حرية الناس فيها قصد خنق العمليات العسكرية في كامل ربوع الجزائر (بلعربي، 2010 صفحة 55)، ومن أشهر هذه المعتقلات على سبيل المثال نذكر:

- معتقل سان لو (بطيوة): يعد من أقدم المعتقلات وأكبرها تم افتتاحه سنة 1955م يقع شرق مدينة وهران، وهو يستوعب أكثر من ألف معتقل، ومن أشهر الذين مروا بهذا المعتقل قائد المنطقة عدة بن عودة (سي زغلول) الذي ألقى القبض عليه سنة 1958م وحكم عليه بالإعدام سنة 1960م قبل أن يفر منه سنة 1961م. (البوعبدلي، 1977 صفحة 55)

- معتقل أركول: ويقع شرق مدينة وهران وهو معتقل للتعذيب البدني والنفسي ومحطة للمرور، يمر به كل المعتقلون من السجون والمعتقلات الأخرى، وأغلبية زبائنه من الإسبان، لا يسلم من أذاهم أي واحد من المعتقلين، نتيجة حقدهم الصليبي الموروث على المسلمين. (عزوي، 1996 صفحة 17، 18)

- معتقل سيد الشحمي: يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران، فتح صيف عام 1957م لاستقبال المحولين إليه من معتقلي بوسوي والجرف، لا يتمتع فيه المعتقلون بأي استقرار. (خميسي، 2011 صفحة 149)

- معتقل الكارياربسيدي علي مستغانم: يقع هذا المعتقل على بعد 50 كم شرق مدينة مستغانم أقيم أواخر عام 1956م، نتيجة التحركات الثورية العنيفة التي مست المصالح الفرنسية فأنشأ لمراقبة التجمعات السكانية بالمنطقة، وهو يعد من أبشع مراكز التعذيب في المنطقة وهو لا يزال شاهدا على همجية الاستعمار الفرنسي الذي طبق فيه شتى أنواع التعذيب التي كانت تنتهي بالقتل وهو من المعتقلات التي أحاطت بها السرية حيث يحتوي على (09) قاعات للاعتقال الجماعي للرجال والنساء، واستخدمت في هذا المعتقل أساليب متنوعة من التعذيب والاستنطاق والاغتصاب وبلغ به عدد

المعتقلين أكثر من 42 ألف معتقل استشهد منهم أكثر من 3300 شهيد 600 منهم تم رميهم أحياء بعد التعذيب في آبار مجاورة. (بلخير، 2015/ 2016 صفحة 202، 203)

- معتقل بوسوي (الضاي): يعد معتقل "بوسوي" (Boussuet) الواقع ببلدية الضاية على بعد 60 كم من سيدي بلعباس من أعنف وأكبر المعتقلات في الجزائر، افتتح كمعتقل بتاريخ 16 أوت 1955م، وهو عبارة عن بناية قديمة بها 13 زنزانة متواجدة داخل ثكنة عسكرية، كان يزج فيه السياسيين والعسكريين وكان معتقلوه يذوقون فيه أصناف التعذيب النفسي والجسدي، ولا زالت أدوات تعذيب المستعمر باقية فيه شاهدة على جرائمه. (فكاير، 2018 صفحة 421)

- معتقل بودانس: يقع في بلدية بلعربي حاليا بسيدي بلعباس، افتتح سنة 1956م بلغت طاقة استيعابه أكثر من 200 معتقل ولا زالت الشهادات تروي أبشع أنواع التعذيب والجرائم التي ارتكبت في حق معتقليه جسديا ونفسيا. (جلامة، 2017 صفحة 322، 323)

- معتقل الصفصاف بتلمسان: يقع هذا المعتقل بالقرب من مدينة تلمسان، واستخدم لقمع المعتقلين وإذاقتهم أصناف العذاب والذين بلغ تعدادهم حوالي 500 معتقل، وكان يشرف على هذا المعتقل ضابط سامي وعدد من عناصر اللفياف الأجنبي وبعض الحركة، ومن الوسائل المستخدمة في التعذيب نجد الكهرباء والكماشات.. إلخ. (جلامة، 2017 صفحة 324)

- معتقل مهدية: أنشئ هذا المعتقل بمدينة مهدية ولاية تيارت حاليا عام 1958م على أرض زراعية واسعة الأرجاء، كان يتشكل بداية من خيام تحيط بها أسلاك شائكة وأبراج مراقبة وفيلق عسكري يداوم الحراسة ليلا ونهارا، بلغ عدد معتقليه حوالي 1280 جيء بهم من مناطق مختلفة. (جلامة، 2017 صفحة 324)

- معتقل آفلو: كانت الغاية من إنشاء هذا المعتقل قمعية من حيث الحرب النفسية المنتهجة في حق معتقلي الثورة للنيل من معنوياتهم، فقد ضم هذا المعتقل المئات من السياسيين والعلماء والنقابيين من مختلف جهات الوطن، ومن تيارات وشرائع اجتماعية مختلفة نذكر منهم بشير بوعزة وحرشة حسان ومحمد باهي من نجم شمال إفريقيا وعيسات ايدير النقابي، والمجاهد الرسام محمد لزرق الذي صمم شعار الاتحاد العام للعمال الجزائريين بشفرة حلقة على نعل حذائه، ومحمد الصالح عتيق وعبد الله ركيبي.. وغيرهم كثير. (شاطو، 2012 صفحة 192)

كانت مراكز التعذيب في الولاية الخامسة منتشرة بشكل رهيب ولم تفرق في قمعها بين الرجال والنساء والأطفال، حيث وجدت في ثكنات الجنود ومقرات البلديات ومقرات "الاصاص" (S.A.S) وهذا الانتشار راجع لفكرة تبرير التعذيب كونه وسيلة حرب مشروعة ضد كل من يتعاطف ويتعاون مع جيش التحرير الوطني، ومن يقع تحت يديها من أسرى يعامل كأسير حرب (برانش، 2010 صفحة 09)، وفي هذا الصدد صرح الجنرال ديغول في سنة 1957م عندما طلب منه التنديد بالتعذيب قائلا: "

التعذيب جزء من النظام القائم" (جريدة المجاهد، 1961 صفحة 256)، وعليه عملت مراكز التعذيب مختلف وسائل الاستنطاق ضد المعتقلين والذين كانت نهايتهم في الغالب التصفية ومن ثم التخلص من جثثهم، وبالتالي فقد شهدت الثورة عمليات إبادة واسعة وعلى غرار باقي الولايات التاريخية فقد عرفت الولاية الخامسة انتشارا لمراكز التعذيب التي راح ضحيتها الآلاف من المعتقلين حسب شهادات مجاهدي تلك الفترة ومن بين هذه المراكز على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

- مركز بوحايك: يقع في بلدية الحاسي بمنطقة الونشريس حيث استعملت المطامير الموجودة في المنطقة بوضع المعتقلين فيها بعد استنطاقهم وتركوا فيها حتى الموت بعد أن غمرتها السيول. (بلخير، 2016/2015 صفحة 204)

- مركز قاعدة المرسى الكبير: يقع بغرب مدينة وهران داخل قاعدة عسكرية ويعد من المراكز السرية قتل فيه المئات من المناضلين من شدة التعذيب بعد عمليات الاستنطاق. (Abbas, 2011, p72) يضاف إلى هذا مراكز التعذيب في منطقة سيق منها معتقل مزرعة كولان الذي أنشأ سنة 1957م والمركز العسكري سيدي علي الشريف، المركز العسكري بعين الحلوف، المركز العسكري بزهانة. وفي المحمدية نجد مركز مزرعة المعمر "فانرانداز ايميل" الذي أنشأ سنة 1958م، ومركز الدرك الذي أنشأ سنة 1957م، والمكتب الثاني الذي أنشأ هو الآخر سنة 1957م. (بلخير، 2016/2015 صفحة 205)

3. مشاريع ديغول للقضاء على الثورة:

أمام صعوبة احتواء الثورة والقضاء عليها في مهدها، وقبل أن تفلت زمام الأمور من يدها التجأت الحكومة الفرنسية إلى البحث عن إرساء قواعد سياسية جديدة تتماشى والوضع المتأزم الذي تمر به البلاد فراهنت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على ورقة الانتخابات والاصلاحات السياسية والاقتصادية، فما هي أهم الإصلاحات السياسية المتخذة من طرف الإدارة الفرنسية لعزل الشعب عن الثورة؟ وهل استطاعت هذه الإصلاحات إخماد نار الثورة؟

منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م اعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة على مبدأ القوة والعنف في تعاملها معها، وقد نعتت عناصر الجيش التحرير وقيادات جبهة التحرير بالقباب مختلفة، منها العصاة، الخارجين عن القانون واتخذت ذلك كحق يكفل لها إجراءات ردعية وقمعية مختلفة، على اعتبار ذلك شأنا من شؤونها الداخلية.

وقد غطت هذه الاستراتيجية القمعية كل الميادين (عسكريا، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا) من أجل مواجهة جيش التحرير والجهة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلا أنه رغم محدودية إمكانيات جبهة جيش التحرير، فقد تمكن من الصمود، وهذا ما أنجر عنه سقوط أربعة حكومات فرنسية الواحدة تلو الأخرى إلى أن سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في الأخير بعد تمرد 13 ماي 1958م وعودة الجنرال ديغول إلى سدة الحكم، والذي سعى إلى رسم معالم استراتيجية الجمهورية

الخامسة لتحقيق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين، والمتمثل في القضاء على الثورة الجزائرية وتقويض دعائمها داخليا وخارجيا.

إذن تقلد الجنرال ديغول السلطة في فرنسا بصفته رئيسا للحكومة في 01 جوان 1958م ومع مجيئه دخلت الثورة مرحلتها الثالثة ما بين سنتي 1958-1960م حيث منح لجيشه كل الصلاحيات للقضاء على الثورة بالجزائر عموما وبالقطاع الوهراني خصوصا، وعليه تم تسخير كل الامكانيات المادية والبشرية لخنق الثورة، وفي هذه المرحلة أخذت الاستراتيجية الفرنسية تتجلى مظاهرها في: (مصمودي، 2016/2017، صفحة 49)

- عسكريا :

ومن خلاله تم الاعتماد على شن حرب شاملة وقاسية على الجماعات المتمردة كما كان يصفها بقيادة جبهة التحرير، وقد سخر خبرته العسكرية في هذه المعركة دون أن يهمل سياسة المناورة والتهديئة بما يسمى أسلوب العصا والجزرة، وكان يرى منذ الوهلة الأولى أن مسألة حسم الحرب لصالحه يتطلب منه القيام بعمليات عسكرية ضخمة تقضي بتسخير إمكانيات بشرية ومالية معتبرة فأسند مشروع خط الأسلاك الشائكة على الحدود للجنرال "موريس شال" قائد القوات الفرنسية في الجزائر (عباس، 2007، صفحة 625، 626)، الذي أعلن عن انطلاق الأشغال فيه مع بداية سنة 1959م، كما تم تنفيذ عمليات عسكرية وحملات تمشيط كبرى شملت كل القطر الجزائري، وكان نصيب الولاية الخامسة منها عملية "التاج" (COURONNE OPERATION) الذي بدأت أولى عملياته يوم 6 فيفري 1959م في منطقة سعيدة التي كانت تحت قيادة الشهيد لطفي، حيث أسند الجنرال "شال" قيادة العملية إلى الجنرال "غامبيار" (Gambierre) والجنرال "ايزانو" (Ayzanuu) من قاعدة السانيا بوهران والكونونيل "بيجار" (Bigear) الذي كان مسؤولا على قطاع سعيدة (ياحي، 2009، صفحة 26)، لتقوم هذه القوات بتمشيط جبال سعيدة وفرندة والونشريس بغرض تطويق الولاية وعزلها عن الولاية الرابعة. (قندل، 2009، صفحة 86)

ومع كل هذه الإجراءات والوسائل التي استعملها شال في مخططة إلا أنه كان يدرك استحالة تحقيق كل أهدافه، وأنه ليس هناك ضمانات للقضاء على الثورة، فقد صرح مع انطلاق العمليات بالولاية الخامسة في شهر فيفري 1959م أمام لجنة الدفاع بالجمعية الوطنية (البرلمان الفرنسي)، والتي وضعت تحت تصرفه إمكانيات مادية وبشرية ضخمة (600 ألف جندي) ومعدات حربية مختلفة وفرقة من المظليين متخصصة في حرب العصابات. (Ferhat, 2011, pp146-245)

إذن اعتبرت هذه العملية الأشد خطرا على عناصر جيش التحرير الوطني ذلك أنها استفادت في الأيام الأولى من انطلاقها من عنصر المفاجأة الذي لم يكن جيش التحرير متعودا على هذا النوع من العمليات حيث شهدت هذه العمليات حصار مستمر وإمدادات عسكرية من البر والجو وأخرى متمركزة بصورة دائمة في المواقع الاستراتيجية (بلحاج، 2006، صفحة 208)، وعلى وقع هذه

الإجراءات أصبح جيش التحرير بعد عدة أسابيع أكثر تكيفا وواقعية في التعامل مع الظروف المفروضة عليه، بعد تراجعه عن فكرة مجابهة هذا التعداد العسكري الذي يفوقه عددا وعدة (تقية، 2012، صفحة 438)، فقد كانت التعليمات تقضي بإعادة الانتشار وتجنب الاصطدام المباشر مع العدو الفرنسي، والعمل بشكل جماعات صغيرة مما يسهم في تقليل الخسائر وفك الحصار على بقية الولايات. (سيد علي، 2010، صفحة 16، 17)

وفي هذا الصدد نشرت صحيفة صدى الجزائر (Echo d'Alger) بتاريخ 17 أفريل 1959م وبالعنوان بارز تصريح للجنرال "ديغول": (الجنرال ديغول يهني القادة العسكريين وفرقهم على عملياتهم الأخيرة بولاية وهران). (خضير، 2006، صفحة 287).

كما قد جاء في مذكرات ديغول: (.. وقد قام الجنرال شال بمهمته بسلطة واسعة ومنهج قوي وفعالية حاذقة..). وهذا اعترافا منه بما حققه شال من نتائج كبيرة على خصمه خاصة على صعيد إضعاف قدرات جيش التحرير الوطني. (ديغول، 1971، صفحة 83)

إذن كان مخطط شال مشروعا عسكريا متكاملا فقد شهد إلى جانب العمليات العسكرية التي شملت جل الولايات إقامة مناطق محرمة ومحتشدات وبناء خطوط الأسلاك الشائكة والمكهربة المزروعة بملايين الألغام وكما أسلفنا الذكر فإن الصلاحيات والامكانيات التي منحت للجنرال "موريس شال" كانت تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان أمن ومناعة الحدود البرية بهدف منع الثوار من الحركة عبر قواعدهم الخلفية في المغرب وتونس.

- إقامة خط دفاع ثاني على مقربة من المناطق الحدودية يدعم خط موريس ويكون أكثر تطورا.
- مهاجمة وحدات جيش التحرير في كل الولايات واحتلال المواقع المسيطر عليها بهدف الحيلولة من تشكل هذه الوحدات من جديد. (عباس، 2007، صفحة 666)
- سياسيا:

بعد فشل الحلول العسكرية لجأ ديغول وحكومته إلى سياسة المناورة لربح الوقت في معركته مع جبهة التحرير الوطني فأعلن عن مجموعة من المشاريع السياسية، كان فيها للدور الاعلامي أهمية بالغة بحيث سلطت الأضواء الإعلامية المحلية منها والأجنبية على تنقلاته في فرنسا وداخل الجزائر وبالموازاة مع ذلك شن حملة دبلوماسية في الأقطار الإفريقية بدأها بمؤتمر "أكر" (غانا) الذي مهد فيه لمشروع المجموعة الفرنسية الإفريقية القصد منه عزل الثورة من محيطها الإفريقي، مستغلا حضور هذه الدول داخل هيئة الأمم المتحدة لإضعاف الموقف الجزائري، وبادر بعزل تونس والمغرب من خلال سياسة الوعود والمساومة، كما سعى أوروبا إلى كسب الدول الكبرى والحصول على دعمها سياسيا وعسكريا مقابل منحهم امتيازات اقتصادية وجعل القضية الجزائرية أولوية أوروبية قبل أن تكون فرنسية. (جنيد، 2009، صفحة 136-159).

ومن الداخل قام بإنشاء ما يعرف "بالقوة الثالثة" تكون بديلة عن جبهة التحرير الوطني، كل هذا والآلة الحربية لا تتوقف في شن الهجمات على عدد من المناطق ومنها الولاية الخامسة التي شهدت حملة قمعية قادها الجنرال "جيل" على مناطق وهران والنعامه وضرب الجبال والغابات بقنابل النبالم المحظورة، وتم إعدام 33 شخص من المدنيين في منطقة تلمسان. (بومالي، 1978، صفحة 08)

وبالعودة للمناورات السياسية التي اقترحها الجنرال ديغول والتي كانت حسب رأيه الحل الأمثل للمسألة الجزائرية تتوقف عند المحطات التالية:

- مشروع سلم الشجعان:

أراد ديغول من وراء عقد صلح الشجعان إيقاف القتال إما محليا بين المتحاربين أو بموجب اتفاق تتم المفاوضات بشأنه، وقد كان لهذا المشروع تأثيره على بعض قادة الولاية الرابعة الذين أبدوا رغبتهم في مناقشة ما جاء به ديغول رغم المعارضة الشديدة التي تعرضوا لها لكن في الحقيقة هذه المحاولة لم تكن إلا مناورة لتوقيع هدنة فاشلة هدفها ضرب الثورة وزرع الانقسام ومن ثم الانقضاض على بقية الولايات، ومن جهتها رفضته الحكومة المؤقتة وعليه أخذت القيادة الفرنسية بواسطة أذرعها الإعلامية تروج لمقولة أن قادة جبهة التحرير لا يجنحون للسلم ولا يريدونه. (مصمودي، 2016/2017، صفحة 94)

- مشروع حق تقرير المصير:

أمام تصاعد عمليات جيش التحرير اقتنع ديغول بعدم امكانية انتصاره على الثورة فأعلن عن مشروع تقرير المصير يوم 16 سبتمبر 1959م اعترف فيه أول مرة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لكن في المقابل أحاط هذا الاعتراف بشروط أشار إليها في مذكراته، منها "أن فرنسا الخالدة هي التي ستتولى منحه للجزائريين وفقا لمصالحها ولا موجب لإرغامها على ذلك" (ديغول، 1971، صفحة 54)، ويضيف: "وبتاريخ 16 سبتمبر 1959م أعلنت باسم فرنسا رغبتها في منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم، ويمكن أن يكون ذلك بحسب رأي بطرق مختلفة، إما الانفصال الكامل عن فرنسا أو فرنسة الجزائريين الذين سيصبحون جزءا مدمجا بالشعب الفرنسي، وإما بتأليف حكومة الجزائر من قبل الجزائريين بمساعدة فرنسا والاستناد إلى الانتخاب العام". (ديغول، 1971، صفحة 87، 86)

وبالرغم من انقسام الرأي العام الفرنسي بين غالبية سارعت بالترحيب، وأقلية رافضة مثلها غلاة المستوطنين وبعض قادة الجيش منهم الجنرال "ماسو" الذي عمل على إفشاله بشتى الطرق، لم يكن هذا المشروع في الحقيقة إلا جزءا من مناورة سياسية أراد من خلالها زعزعة الثورة بالانقسامات من جهة وطمأنة العسكريين والمستوطنين من جهة أخرى ببقاء الجزائر تحت سلطة فرنسا، وذلك ما يفهم من خطابه يوم 28/10/1959م عندما ذكر أن مكانة الجزائر ستبقى محفوظة وستعمل على ترقية شخصيتها بنفسها في إطار ارتباطها بالدولة الفرنسية. (Ferhat, 2011, p257)

وفي الثامن من شهر جانفي 1961م نضم استفتاء حول تقرير المصير وجاءت نتائجه تصب في مصلحة ديغول بنسبة ايجابية بلغت 76% في فرنسا وفي الجزائر بلغت نسبة 70% ، حيث يستخلص من هذا التأييد أن الشعب الفرنسي موافق على تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير مصيرهم مع احتفاظ فرنسا بورقة الاعلان عن استقلال الدولة الجديدة والوضع الذي تأخذه، لكن محاولاته تلك لم تكن نتائجها في مستوى تطلعاته، وازدادت متاعبه بعد محاولة الانقلاب عليه يوم 22 أفريل 1961م مما جعله يتجه نحو المفاوضات الجادة مع جبهة التحرير الوطني. (مصمودي، 2017/2016، صفحة 98)

- اقتصاديا:

في اطار التخلص من الحرب التي أثقلت كاهل الخزينة سارع ديغول إلى قسنطينة التي أعلن منها يوم 03 أكتوبر 1958م عن مشروع اقتصادي ضخم "مشروع قسنطينة" الذي احتوى أعمال تنمية الذي حرص من خلاله الحصول على اعتمادات مالية ضخمة في سبيل تغيير أوضاع المسلمين الجزائريين خلال خمس سنوات.. (ديغول، 1971، صفحة 71، 70)، ومن خلال هذا المشروع يتضح أن ديغول لم ييأس من طرح المشاريع التي اعتقد أنها ستضعف جيش التحرير وعزله عن وهم المفاوضات، وعليه أوعز إلى الخبير الاقتصادي "بول دولوفري" بوضع مشروع قسنطينة.

- مشروع قسنطينة:

تقرر انجاز عدة مشاريع خلال هذه المدة بتحسين الاستثمار الصناعي والزراعي في الجزائر وتوزيع غاز الصحراء والعمل على إنشاء مصانع كبيرة والقيام بأعمال البنى التحتية في مجال شق الطرق والمرافق والمواصلات وانجاز مساكن لمليون نسمة ومنح المزارعين الجزائريين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وأحدث 400 ألف وظيفة (ديغول، 1971، صفحة 71)، وحسب ديغول فإن هذا المشروع يتطلع إلى تحويل حياة المسلمين خلال خمس سنوات 1959-1963م بشكل عميق.

إذن يلاحظ من خلال سياسة مشروع قسنطينة أنه جاء لعزل الشعب عن الثورة وعليه سيدفع جبهة التحرير إلى التنازل والرضوخ، وحسب كثير من الباحثين أن هذا المشروع لم يكن واقعيًا في الطرح لأنه لا يمكن تطبيق هذه المشاريع في ظل الحرب الدائرة بين الطرفين. (الجزائري، 1973، صفحة 14-17).

ومع حلول سنة 1961م ونتيجة للتطورات السياسية والأمنية التي شهدتها فرنسا والجزائر واندلاع تمرد المتاريس الذي قاده غلاة المستوطنين وبعض ضباط الجيش والمحاولة الانقلابية الفاشلة على ديغول لم يشهد هذا المشروع أي تقدم. (مصمودي، 2017/2016، صفحة 103)

إذن لقد أثبتت الأحداث أن هذه السياسات القمعية والعمليات العسكرية والإصلاحات السياسية والاقتصادية لم تتحقق أهدافها المنشودة أمام عزم جيش التحرير الوطني وتنظيمه المحكم

والتحامه مع الشعب عن طريق التنظيم السياسي والإداري لجهة التحرير الوطني الذي توغل في صفوف الشعب على الرغم من المحتشدات والمعتقلات التي فرضتها فرنسا ضده بهدف عزله عن الثورة.

4.. خاتمة:

اتسمت ردود الفعل الاستعمارية بالوحشية والهمجية، فقد سارعت قوات الاستعمار وغلاة المعمرين إلى الانتقام من المدنيين العزل بالاعتقال والتنكيل والتقتيل، وازداد ضغط المعمرين على الحكومات الفرنسية المتعاقبة لتصفية الثورة بالضغط العسكري، وأمام الانتصارات الثورية والفشل في صدها ضاعف المستعمر من عمليات القمع حيث أقيمت السجون والمراكز الإدارية والمعتقلات والمحتشدات التي يصعب إحصاءها خاصة في الولاية الخامسة، وكذلك إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الغربية، غير أن عناصر جيش التحرير رغم الخسائر تكيفت مع الأوضاع الطارئة التي كان يفرضها الاستعمار.

مارست قوات الاحتلال التعذيب وحاولت التستر على جرائمها بمسميات كالحفاظ على الأرواح واستتباب الأمن والهدئة وغيرها...، لكن شهادات المجاهدين سجلت لنا الكثير من الصور الحية التي تروي بشاعة المأساة التي عايشوها بين جدران السجون والمعتقلات فندت كل الادعاءات بما لا يدع مجالاً للشك بأن التعذيب كان ممنهجاً ومكثفاً مس مئات الآلاف من الموقوفين والمعتقلين خلال سنوات ثورة التحرير ليلقي الكثير من هؤلاء حتفهم إما بالإعدامات الميدانية أو الإعاقات الجسدية والنفسية لازمتهم مدى الحياة.

وفي الأخير إن الدارس لمواضيع السياسة القمعية لا يسعه إلا أن يقف مذهولاً أمام عزيمة هؤلاء المعتقلين الذين جابهوا ظروف الأسر والاعتقال والموت المحتم بين جدران السجون، بيد أن كل هذه الأساليب لم تزد الشعب إلا تصميمًا والتفافاً حول قضيته العادلة والمتمثلة في الحرية والاستقلال.

5...قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أحمد مسعود سيد علي. (2010). التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961. الجزائر: دار الحكمة للنشر.
- ادريس خضير. (2006). البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962. وهران: دار الغرب للنشر.
- بن يوسف بن خدة. (2005). الجزائر عاصمة المقاومة (1956 - 1957). الجزائر: دار هومة.
- جمال قندل. (2009). خطا موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية 1957-1962. الجزائر: دار سيدي الخير.
- خالد بلعربي. (2010). تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر دراسات وأبحاث. (ط: 1، المحرر) الجزائر: دار الأملية للنشر.
- خليفة جنيدي. (2009). حوار حول الثورة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- رافائيل برانش. (2010). التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية. (أحمد بن محمد باكلي، المترجمون، المترجمون) الجزائر: دار أموكال للنشر.
- شارل ديغول. (1971). مذكرات الأمل التجديد 1958-1962. (ط: 01، المحرر، وتر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.
- شارل روبري أجرون. (1982). الجزائر المعاصرة. (عيسى عصفور، المحرر، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.
- الصادق محمد بوحوش ودامو. (2001). فرنسا تعذب في الجزائر. الجزائر: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- صالح بلحاج. (2006). تاريخ الثورة الجزائرية. الجزائر: دار الكتاب الحديث.
- عمار بوجلال. (2010). حواجز الموت 1957-1959 الجبهة المنسية. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.
- كلود ليوزو. (1984). العنف التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية. (الصادق عماري وآخرون، المترجمون) الجزائر: دار النهضة للنشر.
- لخضر شريط. (1986). استراتيجية العدو لتصفية الثورة الجزائرية. الجزائر: المنظمة الوطنية للكتاب.
- محمد تقي. (2012). حرب التحرير للولاية الرابعة. (تر: بشير بولفراق، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.
- محمد خليل ضاري. (2003). المحكمة الجنائية الدولية، هيمنة القانون أم قانون الهيمنة. (ط: 1، المحرر) العراق: بيت الحكمة.
- محمد طاهر عزوي. (1996). ذكريات المعتقلين. الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
- محمد عباس. (2007). نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962). الجزائر: دار القصبة.
- محمد قنطاري. (2007). من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي. الجزائر: دار الغرب.
- محمد ياحي. (2009). الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية، الأسلاك الشائكة المكهربة. الجزائر: دار القصبة.
- مسعود الجزائري. (1973). مشاريع ديغول في الجزائر. القاهرة: دار القومية للطباعة والنشر.

مغنية لزرق. (2011). التعذيب وانحطاط الإمبراطورية من مدينة الجزائر إلى بغداد. (محمد المعراجي، المحرر، المترجمون) الجزائر: دار الحكمة للنشر.

مناد طالب. (2006). الفكر السياسي عند سارتر والثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية. الجزائر: دار خطاب.

يعي جلال. (1959). السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962. القاهرة: دار المعرفة.

Ferhat, A. (2011). Autopsie d'une guerre l'aurore. Alger: livres éditions.

الأطروحات:

أحمد بلخير. (2016/2015). الثورة التحريرية في المنطقة الرابعة للولاية الخامسة (1956-1962). قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية: جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان

بن عزة مصمودي. (2017/2016). استراتيجية الولاية الخامسة في مواجهة السياسة الديغولية إبان الثورة التحريرية (1958-1962). قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية: جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

بوجلة. (2008/2007). الثورة التحريرية في الولاية الخامسة. 1962-1954. قسم التاريخ. كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

المقالات:

أحسن بومالي. (1978). استراتيجية الجنرال ديغول لخنق الثورة الجزائرية. مجلة أول نوفمبر (ع: 30).

بشير فايد. (2015). من أساليب التعذيب في المعتقلات والسجون الاستعمارية أثناء الثورة التحريرية. مجلة أول نوفمبر (ع: 180).

بلقاسم بوشارب. (نوفمبر، 1986). نبذة تاريخية عن معتقل قصر الطير. مجلة أول نوفمبر (ع: 79).

جمال يحيواي. (2011). فرنسا تعذب في الجزائر. مجلة المصادر، 31.

سعدي خميسي. (2011). المعتقلات أثناء الثورة التحريرية ظهورها، أنواعها، أهمها. مجلة المصادر. مج: 13 (ع: 02).

عبد القادر فكايير. (جوان، 2018). الجزائريون في السجون والمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية. مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مج: 09 (ع: 1).

عبد القادر ماجن. (مجلة أول نوفمبر، 1988). السجون والمعتقلات ومراكز التعذيب وضحاياها. (ع: 98-99).

عبد الوحيد جلامة. (2017). الحياة اليومية داخل المعتقلات الفرنسية بالولاية الخامسة أثناء الثورة التحريرية 1954-1962. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية (ع: 9).

علي العياشي. (جانفي- فيفري، 1988). مركز التعذيب بالمرادية. مجلة أول نوفمبر (العدد 88-89).

محمد الأمين بلغيث. (بلا تاريخ). موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة الجزائرية. مجلة المصادر (ع: 05).

محمد الصالح الصديق. (2000). البطولة و التعذيب في الجزائر. مجلة أول نوفمبر (ع: 168).

محمد شاطو. (ديسمبر، 2012). واقع المعتقلين بأقلو أثناء الثورة التحريرية من خلال الأرشيف الفرنسي بأكس -آن- بروفانس. الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية. مج: 03، (ع: 01).

مصطفى بوالطمين. (1984). كفاح ومواقف. مجلة أول نوفمبر (ع: 63).

المهدي البوعبدلي. (ديسمبر، 1977). نبذة من تاريخ قرية بطيوة. مجلة أول نوفمبر (ع: 25).

نور الدين بليل. (2000). المعتقلات والسجون الفرنسية رحلة الآلام والعذاب والموت. مجلة الراصد (ع: 1).

نورالدين مقدر. (2022). التعذيب من أشكال القمع الاستعماري في مواجهة ثورة التحرير الجزائرية. المجلة التاريخية الجزائرية، مج: 06 (ع: 01).

واعلي عبد العزيز. (جويلية- أوت، 1988). مركز قندورة الرهيب. مجلة أول نوفمبر (العددان 94-95).

الصحف:

جريدة المجاهد. (1 نوفمبر، 1961). مج: 04 (ع: 107).

مجلة أول نوفمبر. (ديسمبر، 1988). (ع: 88).